

من يحكم الدولة؟

مرشد القبلي

باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

المقدمة

إنّ جوهر السياسة هو اتّخاذ القرار وتدبير الحياة الجماعيّة، لذا يُعدّ الحكم رهان الفعل السياسي؛ لأنّ طبيعة الحكم هي في حقيقتها اتّخاذ للقرار وعمل على إنفاذه. ولئن كان الشاغل الرئيس منذ القدم، لدى الفلاسفة المهتمّين بالمسألة السياسية، هو البحث عن النظام الأمثل وعن الأجدر من المؤهّلين لتولّي الحكم في هذا النظام، فإنّ علماء الاجتماع والسياسة قد اتّجهوا حديثاً إلى البحث عمّن يحكم فعلاً في مؤسّسة المؤسّسات: الدولة. وفي هذا الإطار برزت مفاهيم الطبقة السياسية والنخبة أو النخب الحاكمة وغيرها. في حين بقي الإشكال المتّصل بمعضلة الحكم من منظور الفكرة الديمقراطية قائماً منذ فجر الحداثة السياسية، إذ كيف السبيل إلى الموازنة بين الإقرار بحقّ الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ويجسّد بذلك سيادته من جهة، وبين التسليم بضرورة حصر الحكم في أيدي مجموعة أو أقلّيّة ليكون تدبير الشأن العام واتّخاذ القرار وتنفيذه أمراً ممكناً إجرائياً وعملياً من جهة أخرى؟

تسعى هذه المداخلة إلى التطرّق إلى قضية الحكم في مؤسّسة الدولة، وما يتّصل بها من الإشكاليات في المستويين المفهومي والإجرائي، وذلك بالنظر في مصادر الفلسفة السياسية وفي كتابات علماء السياسة ومفكرها الذين أبدوا اهتماماً بها، من قبيل أعمال باريتو وموسكا وداهل وغيرهم... وذلك في سياق الإسهام في تعميق الفهم في مسألة الحكم وفي طبيعة السلطة بمعناها السياسي الدقيق، وممارستها وإدارتها وتداولها في مؤسّسة الدولة.

الدولة: محاولة في التعريف

إنّ التصدّي لوضع تعريف للدولة يضعنا حتماً أمام صعوبات جمة، فتعريف الدولة يفرض النّظر في مختلف التخصّصات المعرفيّة التي عملت على تفهّمها وإدراك أصل نشوئها وطبيعتها وخصائصها وغاياتها، وفق مقاربات منهجيّة تتعدّد بتعدّد المداخل والفلسفات والعلوم. وقد يدفع طموح الإحاطة بالدولة من مختلف زوايا النّظر إليها إلى حشد عدد من التعاريف مع ما يصحبها من المبررات والحجج التي تثبت وجهة هذا المفهوم على سائر المفاهيم الأخرى.

هذا التعدّد الذي نلمسه في كتابات الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة ومنظّري القانون الدستوري وغيرهم، يقيم الدليل على أنّ تاريخ الإنسان قد شهد دولاً أو نماذج عديدة من الدول، لذا يبدو متعذراً أن نتحدّث عن الدولة برسم المفهوم الواحد. ويبقى جهدنا منصباً على محاولة الإمام في مستوى أوّل من التجريد بسمات النماذج في تعدّدها والتجارب المنجزة في اختلافها، تلك السمات المشتركة التي قد تفضي إلى

بناء تصوّر يقترب من تعقّل الظاهرة الملازمة للاجتماع البشري وتفهمها. ولعلّ ما قد يفضي إليه التّسليم الحذر في تعريف الدّولة أنّها بالأساس فكرة تتّخذ طابعاً مؤسّسياً. "إنّ الدّولة هي بالمعنى القويّ للكلمة فكرة ولا واقع لها سوى الواقع المفهوميّ" كما يؤكّد ميشال ميناى¹. ويدعم جورج بوردو التّصوّر ذاته بالقول: "الدولة فكرة، وهي من طبيعة مفهوميّة، ولا تنتمي إلى عالم الأشياء المتعيّنة"². فهي إذن ليست ظاهرة طبيعيّة من ظواهر الاجتماع البشري كالعائلة أو القبيلة، بل هي من نتاج الذكاء الإنساني في مسار بحثه الدؤوب عن حلّ لمعضلة السلطة وإدارتها وتوزيعها داخل النسيج الاجتماعي بصرف النظر عن حجم هذا النسيج ومداه وطبيعة ظروفه. وبما أنّ "الدولة سابقة عن فكرة الدولة" كما يقول عبد الله العروى³ فإنّ الجهود الرامية إلى توصيف هذه الظاهرة التي أبدعها العقل البشري تنحو في عمومها إلى التشديد على أنّ الدولة هي مؤسسة، بمعنى أنّها تنظيم مؤسّسي يخضع لقواعد معلومة وملزمة. وقد يكون من المشروع القول إنّ من يحاول البحث عن ركيزة الأصل التأسيسيّ للدولة يجد ضالته في الغالب في فكرة التعاقد التي راجت مع ظهور الدولة الحديثة، ومع التحوّلات الحاسمة التي شهدتها التفكير السياسي خاصة في الغرب منذ مطلع القرن السادس عشر، وذلك في مسار البحث عن المسوّغات العقليّة المقنعة لتبرير وجود الدولة والقبول الطوعي بسلطتها والتسليم بمشروعية سيادة قوانينها. ولا جدال في أنّ فكرة التعاقد قد وجدت أسسها الفلسفية المتينة في أعمال هوبس وروسو اللذين أسهما، برأي فايان بيتز، "في تدعيم الفكرة القائلة إنّ السياسة شيء مبتدع بامتياز لأنّها أمنت للإنسان الانتقال من حالة الطبيعة والاحتكام إلى الشهوة إلى وضع التعاقد والاحتكام إلى سلطة القانون"⁴. وتتجلّى المأسسة في الاستناد إلى قواعد منظمة لأدوار والعلاقات تتخطّى إرادة الأشخاص والفئات وتعالى على المصالح الضيقة، إنّها بإيجاز دولة القانون كما يميل فقهاء القانون إلى وسمها، فضلاً عن مكوناتها المادية المتمثلة في الأمة أو الشعب والإقليم الترابي ذي الحدود المتعيّنة. فالدولة الحديثة من خلال هذا المنظور هي: "تلك التي تعتبر نفسها خاضعة إلى منظومة قانونيّة ذاتيّة تمتدّ من الدستور إلى أبسط القوانين الإداريّة... وخاضعة إلى مبادئ وقواعد جوهرية منبثقة مباشرة من طبيعة دولة القانون"⁵. وقد لا نجانب الصواب إذا اعتبرنا أنّ هذا القانون الذي يعطي الدولة طابعها المؤسسي إنّما هو مجموعة الآليّات الإجرائيّة التي تفنّن السلطة، من هذا المنطلق تمثّل الدولة مأسسة للسلطة بمدلولها السياسي الدقيق باعتبارها تكسب من يتولّأها مشروعية ممارستها، وتمكّنه من النفوذ والقوة

¹ - ميشال ميناى، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، ترجمة م.ميال، ط.2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 206

² - Encyclopaedia universalis, Art, « état » (Georges Burdeau), corpus: 8, France.S.A.1998, p. 844

³ - عبد الله العروى، مفهوم الدولة، ط.7، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 6

⁴ - Dictionnaire de philosophie politique, Art: « état de nature et contrat social », (Jean-Fabien Spitz), éd. P.U.F, p. 258

⁵ - عياض بن عاشور، الضمير والتشريع، العقلية المدنية والحقوق الحديثة، ط.1، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998، ص 219

اللازمين لاتخاذ القرارات وإنفاذها، وتجعل في المقابل من ينتمي إليها خاضعاً لسلطتها متقبلاً إياها على وجه الطاعة لا الخضوع، مسلماً بشرعية من يحكمها. يقول جورج بوردو: "يمكن أن نعرّف الدولة بأنها المالك المجرد والدائم للسلطة التي لا يكون ممثلوها من الحاكمين سوى أعوان عرضيين بالضرورة".⁶ وفي هذا الإطار ينتزل التأكيد على شرعية استخدام العنف في ممارسة السلطة، وهو المعطى الذي أولاه ماكس فيبر أهمية قصوى في تعريفه للدولة في قوله: "الدولة الحديثة هي تجمّع للهيمنة يكتسي طابعاً مؤسسياً، ويسعى داخل حدوده الترابية إلى التحكم في العنف البدني المشروع الذي يعدّ الوسيلة المادية التي تمكّن الحكام من بسط نفوذهم في الدولة وإدارتها".⁷ ويبقى هذا التعريف عينة من الجهود الساعية إلى عقلنة السلطة، وما يصحبها عادة من الإكراه والقسر في إطار مؤسسة الدولة.

إنّ هذا البعد المؤسسي هو الذي يجعل الفكرة التي تقوم عليها الدولة قابلة للتجسّد في إطار مشروع أو سيرورة، قد يتخذ المشروع طابعاً إيديولوجياً أو أفق خلاص جماعي أو توقفاً إلى سعادة منشودة، في كلّ الأحوال تبقى الفكرة قوّة دافعة للبناء السياسي وللعمل الاجتماعي، تسهم بشكل متجدّد في تنمية الروابط المشتركة بين المنتمين إلى فضاء الدولة، وتيسر آليات الاندماج الضروري للكيان السياسي الذي لا يمكن تصوّر قيام الدولة الحديثة في غيابه.

⁶ - جورج بوردو، المرجع المذكور، ص 844

⁷ - Max Weber, Le savant et le politique, Traduit de l'allemand par Julien Freund, éd.Paris, Librairie Plon, 1959, p. 133

الحكم: محاولة في التعريف

يجدر بنا في بداية التعاطي مع هذا المفهوم أن نسوق الملاحظتين التاليتين:

- إنّ المفردات السياسية والقانونية قد شهدت في مسار تحديث الفكر السياسي تغييرات في دلالتها، وذلك عند تحوّلها من الأصل اليوناني أو الروماني إلى اللغات القومية الحديثة في الفضاء الغربي. ومن هذا المنطلق يلحظ الدارس بعض الفوارق في الدلالة المفهومية لمفردات من قبيل: سيادة، سلطة، حكم، قوة، نفوذ، وغيرها، في استعمالها بين اللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية على سبيل المثال. ويؤكد أوليفيه بو ذلك بالقول: "إنّ المفردات الفلسفية والسياسية الخاصة بمختلف البلدان تعبر عن المعاني المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأوضاعها السياسية والاجتماعية وبتقاليدها الثقافية"⁸.

- إنّ نقل المفاهيم السياسية والقانونية الحديثة إلى الفضاء العربي والبحث عن الحامل الاصطلاحي الملائم لها يثير إشكاليات جمة، منها أنّ الفضاء السياسي الإسلامي لم يشهد التحوّلات السياسية والاجتماعية الحاسمة التي أثمرت مفاهيم الحداثة السياسية، وخاصة تلك المتّصلة بنشوء الدولة الحديثة وبناء أجهزتها وآليات ممارسة السلطة وتوزيعها داخلها. ومنها أيضاً أنّ بعض المفردات التي راج اعتمادها في نقل العديد من المفاهيم والتصورات الحديثة المقتبسة من تجارب الآخرين تبدو إمّا مثقلة بحمولتها الدلالية التراثية أو منقطعة عنها تماماً، ممّا يفرض إلى ضروب من الخلط والالتباس في استعمالها ما لم تتمّ الإحاطة بمنشئها في التراث وفي التجارب المغايرة، وهو ما نلمسه في مفردات عديدة من قبيل سلطة، حكم، قوّة، فمفردة "سلطة" على سبيل المثال تنوس اليوم في مجال تداولها بين التعبير عن مقابلها الفرنسي (pouvoir) والإنجليزي (power) وبين التعبير عن المقابل (autorité / authority)، وأحياناً تستخدم مقابلاً لـ (souveraineté)، أو (puissance/ force) أيضاً. ولعلّ المفردات المتصلة بالجزر (ح، ك، م) تقيم الدليل على صعوبة النقل والضبط الاصطلاحي كما سيتبيّن لاحقاً.

تبدو اليوم مفردات حُكْم وحُكْم وحكومة وحاكم⁹ رائجة الاستعمال في المجال السياسي، وتدل في العموم على الجهاز الذي يتولّى السلطة ويمارسها في الدولة. والملاحظ أنّ الفعل حَكَم لم يتخذ دلالاته السياسية المباشرة إلاّ مؤخراً، وذلك من خلال ارتباطه بفكرة "الحقّ العامّ" أو "النشأن العامّ". وتشير المعاجم والموسوعات¹⁰ إلى

⁸- Dictionnaire de philosophie politique, Art: « souveraineté », (Olivier Beau), éd. Quadrige P.U.F, p. 737

⁹- ويقابلها على الترتيب في اللغتين الفرنسية والإنجليزية:

Gouverner; gouvernance, gouvernement, gouvernant /to govern, government, governor

¹⁰- انظر على سبيل المثال:

أنّ مجال استعمال الفعل ومشتقاته قبل ذلك قد اتّسع ليدلّ على قطاعات خاصّة من الحياة الاجتماعية، ومنه المعنى المتداول قديماً "حكّم السفينة" بمعنى قادها وأوصلها إلى برّ الأمان. ولكن يبقى العنصر المشترك لسائر أوجه الاستعمال كامناً في فكرة ممارسة نفوذ أو سلطة على شخص أو شيء لا بغرض التعنيف، وإنّما بغاية الحفاظ عليه أو تحقيق منفعته أو سدّ نقصه. واستناداً إلى هذا المعنى استقرّت دلالة المفردة في التداول السياسي المعاصر.

إنّ مفهوم الحُكم، ومنه الحكومة، يحيلنا إجمالاً إلى معانٍ ثلاثة: أوّلها الدلالة على شكل تنظيم دولة ما ونظامها الدستوري أو بعبارة أخرى نظامها السياسي. وفي إطار هذا المعنى يتنزّل تصنيف أنظمة الحكم عند اليونان قديماً ومع مونتسكيو حديثاً في تمييزه بين الأنواع الثلاثة للحكومة: الجمهوري، الملكي، الاستبدادي. أمّا المعنى الثاني فينحو إلى الدلالة على جهاز السلطة السياسية في إطار الدولة أو بالمعنى المحدّد والدقيق جهازها التنفيذي. ويرى بعض الدارسين أنّ الفضل في ضبط هذا المعنى يعود إلى روسو ومنهم ميشال ساناليار، وذلك في قوله: "يؤكد روسو أنّ الحكومة ليست التجسيد الفعلي للسلطة صاحبة السيادة، وإنّما هي مجرد أداة تستخدمها، بهذا المعنى يقطع روسو مع تصوّر الإطّلاق للحكومة ويرسمها عنصراً ضمن الفضاء القانوني للسيادة".¹¹ وقد لا يختلف اثنان في أنّ هذا المعنى غدا اليوم طاغياً على الاستعمال. فالحكومة تعني بإيجاز "الطاقم البشري الذي تكمن وظيفته الأساسية في تأمين مستقبل المجتمع السياسي أي الدولة، لذا يتوجب عليها ضبط التوجّهات وتعهّد المؤسسات وتطبيق القرارات ومعاقبة من يخرج عن سلطتها أو يقصّر في واجب الطاعة إزاءها".¹² أمّا المعنى الثالث فيبدو عاماً في توصيف مهام الحكم إذ يعرفه بإيجاز بأنّه توجيه للشؤون العامّة.

أمّا إذا وجّهنا نظرنا إلى المعنى المتداول في الفضاء السياسي العربي الحديث فقد يكون من اليسير التأكيد على أنّ دلالة حُكم وحكومة لا تخرج عمّا هو رائج اليوم في الفضاء الغربي والإنساني عامّة. والملاحظ أنّ مفردات الحكم والحاكم تقترب بل تتشابه مع مفردات القيادة والتوجيه والزعامة أيضاً في الفضاءين معاً. ولكن لا يفوتنا التنبيه إلى أنّ دلالة حُكم وما يشتقّ منها في الاستعمال الحديث لا تمثّل امتداداً للدلالة التراثية سواء في الكتابات السياسية أو حتى في النصّ القرآني، إذ غالباً ما تتقيّد دلالة حكم بمجال التقاضي والفصل بين النزاعات، وهو ما تثبته المعاجم القديمة كلسان العرب¹³، فضلاً عمّا يستفاد من الكتابات السياسية على غرار

Le Grand Robert de la langue française, Art, « gouvernement », Tome 4, éd. Paris, Le Robert, 1992
Encyclopaedia Britannica, Art ; « government », Volume 10, éd. Chicago, London, Toronto, 1960

¹¹- Dictionnaire de philosophie politique, Art: « gouvernement », (Michel SÉNELIART), éd. Quadrige P.U.F, p.294

¹²- E.U. Art, « gouvernement », (Didier MAUS), corpus11, OB. CIT, p. 17

¹³- ابن المنظور، لسان العرب، مادة "ح، ك، م"، المجلد 14، ط4، بيروت، دار صادر، 2005

الأحكام السلطانية للماوردي، وترد مفردة الحكومة في سياق دالّ على معنى "قضيّة" يفصل فيها القاضي بالحكم بين متنازعين، وذلك في قوله: "ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين خصمين فلا يجوز أن ينفذ بينهما إلى غيرهما من الخصوم".¹⁴ أمّا ما يتعلّق باستعمال الجذر (ح، ك، م) ومشتقاته في القرآن فإننا نرى في ما قام به محمد الشريف الفرجاني في تدبّر دلالة سائر المشتقات في النصّ القرآني وفي تفاسيره جهداً قيّماً، وقد استخلص من هذا التقصّي أنّه "من العسير أن نستنتج، حتّى بالاستناد إلى الآيات التي نجد فيها كلمة "حكم" دلالة قابلة للتأويل السياسي، وجود تصوّرات سياسية تسمح بتحديد ما يمكن أن يُسمى حكومة أو دولة إسلامية أو نمطاً من الحكم يختصّ به الإسلام".¹⁵ غير أنّه يشير إلى أنّ التعبير عن معاني تولّي السلطة وقيادة الدولة واتخاذ القرار وإنفاذه قد عبّرت عنه مفردات كثيرة من قبيل: خلافة وإمارة وسلطان وساسة وأولي الأمر وغيرها.

في العلاقة بين الحكم والدولة

إنّ الربط بين المفهومين يدفع إلى تدبّر طبيعة العلاقة بينهما: فهل هي علاقة تلازم بمعنى أنّه لا يمكننا تصوّر الحكم خارج إطار الدولة أو أنّ الدولة لا يستقيم وجودها أو معناها دون حكم؟ أم هي علاقة تجاور وتضاييف دلالي بمعنى أنّ ما يمثّل حقيقة الدولة ينطبق تماماً على الحكم والعكس صحيح؟

إذا ملنا إلى ترجيح القول بأنّ علاقة الدولة بالحكم هي علاقة تلازم فلا مفرّ حينها من الاستدلال بالخلف وذلك من خلال الإجابة على الفرضيّة التالية: هل يقوم حكم بلا دولة؟ إنّ الإجابة عن السؤال تستدعي العودة إلى الدراسات الأنثروبولوجيّة التي عملت على تأكيد مظاهر ممارسة السلطة في سائر أبنية المجتمع حتّى قبل وجود الدولة، من قبيل سلطة الأب أو شيخ العشيرة على أفرادها، ولكن يبقى الحذر مطلوباً في التسليم بأنّ سلطة الأب أو شيخ العشيرة أو القبيلة هي شكل من أشكال الحكم لأنّ إطار العلاقة التي تنتزّل فيها السلطة يبقى إطاراً طبيعياً، وليس بأيّ حال إطاراً تعاقدياً كما هو الحال مع مؤسسة الدولة. أمّا إذا تقيّدنا بالمدلول السياسي الضيق لمفهوم الحكم فإنّ أطروحة الفوضويين حول الدولة والسلطة تفرض نفسها، إذ تنهض أطروحة الفوضويين على رفض مؤسسة الدولة باعتبارها شراً محضاً، لأنّها في جوهرها إكراه وقسر فضلاً عن أنّها تتعارض مع مبدأ أساسي للوجود الإنساني هو الحرية الفرديّة.¹⁶ في المقابل يتطلّع الفوضويون إلى مجتمع يقوم

¹⁴- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدنيّة، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 93

¹⁵- محمد الشريف الفرجاني، السياسي والديني في المجال الإسلامي، ترجمة: محمد الصغير جنجار، الدار البيضاء، منشورات مقدمات، 2008، ص 69

¹⁶- E.U. Art, « anarchisme », (Henri Aron), corpus2, OB. CIT, p. 283

فيه الأفراد المستقلون ذاتياً في إطار التجمّعات الطّوعيّة بكافّة الأنشطة التي تتطلّبها الحياة الجماعيّة. وفي الاتجاه ذاته تتطلّع الماركسيّة إلى المرحلة الشيوعيّة باعتبارها أرقى مراحل التطوّر التاريخي، إذ يتحقّق الخلاص في رحابها من كلّ أشكال القهر والاستغلال والتسلّط بما فيها تسلّط الدولة وأجهزتها القمعيّة. إنّها المرحلة التي تُلغى فيها الدولة وتباعاً يختفي فيها حكم البشر على البشر، لكنّ الأمر يبقى في الدائرة الرّغبيّة والبيوطوبيا لأنّ أيّاً من التجارب التي قامت لم تقض فيها الدولة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعيّة المرتقبة.

أمّا إذا افترضنا إمكان قيام دولة بلا حكم فإنّه من الطبيعيّ أن تفرض الأفكار الليبراليّة نفسها في هذا السياق، وخاصة أفكار ليبرالي القرن التاسع عشر، تلك الأفكار التي ترى أنّ المجتمع من خلال ديناميكيّته الذاتيّة ومن خلال التبادل القائم على نظام تقسيم العمل يمثّل أفضل أنواع الحكومات، وإن دعت الحاجة إلى وجود حكومة فإنّ ذلك يعود حتماً إلى ما يتّصف به الاجتماع الإنساني من مظاهر الضعف والعجز، ومع ذلك يُشترط في قيامها أن تتصف بالحدّ الأدنى من التحكّم وممارسة السلطة.

وإذا صوّبنا نظرنا نحو الافتراض التالي: هل العلاقة بين الحكم والدولة هي علاقة تجاور؟ فإنّ الإجابة تقتضي تدبّر ما بين المفهومين من السمات المشتركة. لا شكّ في أنّ مؤسسة الدولة تخضع في مستوى تنظيمها إلى بنية تراتبيّة هرميّة يجرى وفقها توزيع السلطة. أمّا الحكم فهو خاضع بدوره إلى بناء هرميّ وإن بدا اتّخاذ القرار في الظاهر مقترناً بشخص واحد أو بأعلى هرم السلطة القائمة. وفي سياق اهتمامه بكيفيّة اتّخاذ القرار في الدولة يتحدّث فيليب برو عن دوائر ثلاث في العمل الحكومي وصنع القرار واتّخاذه يسمّيها "الوسط التقريري المركزي" (MILIEU DECISIONNEL CENTRAL)، ويضمّ هذا الوسط الدائرة السياسيّة بالمعنى الضيق، أي القادة السياسيين ودائرة الإدارة العامّة أي الجهاز البيروقراطي في الدولة، وأخيراً ما يسمّيه "الشركاء الخارجيين"، وهم الفاعلون الظرفيون الذين يؤثرون في اتّخاذ قرار ما في ظروف معيّنة.¹⁷ ولعلّ هذا التقارب البنيوي والوظيفي بين مفهومي الدولة والحكم يجعل علاقة التجاور بينهما قائمة ومشروعة.

الدولة: من يحكمها؟

يحسن بنا في البدء أن نفرّع هذا السؤال إلى سؤالين: من يجب أن يحكم الدولة؟ أو من الأجدر بتولّي الحكم؟ ومن يحكم الدولة فعلاً؟ ويلحق بهما بالضرورة سؤال ثالث ما الدولة المقصودة؟.

¹⁷- Philippe Braud, Sociologie politique, 4^e édition, Paris, L.G.D.J, 1998, p. 424

عن هذه الأسئلة تتعدّد الإجابات وتتعدّد وربما تتضارب. ولعلّ تعدّد الأجوبة يمثّل صدقاً لتعدّد الرؤى الفلسفية والأيدولوجية في مسار بحثها الدؤوب عمّن يجدر به أن يسوس حياة المجتمع، وأن يتّخذ أصوب القرارات التي تحقّق مصلحة الجميع أو الخير العام أو سعادة البشر. ومع أنّ هاجس الفلسفات والأديان والأيدولوجيات يبقى مشدوداً إلى رسم صورة الحاكم النموذج فإنّ علوم الإنسان تُبدي منذ أكثر من قرن طموحاً متزايداً لتبيين من يحكم الدولة فعلاً وكيف؟ من خلال الدراسات الأميركية والتحليلات التي تقرضها المقاربات المنهجية الساعية إلى تقديم التفسيرات العلمية المقنعة لظاهرة السلطة وصلتها بالمجتمع والدولة. ومع ذلك تبقى الأجوبة جامعة بين المثالي والواقعي لدى جلّ المهتمين بمسألة الحكم وتجليّاته وآليات اشتغاله داخل مؤسسة الدولة. وقد لا يبدو متاحاً أن يعرض الدارس سائر الأجوبة التي تحيط بمختلف تجارب الحكم وأنماطه، أو التي تحيل على سائر النماذج التي شهدتها الدول في تاريخ الإنسانية، ولكن يمكن الاكتفاء بعنّيات نقد أنّها تمثّل أفكاراً بارزة في مقاربة مسألة الحكم وصلته بالدولة.

بالنظر في النماذج القديمة للدولة يطالعنا نموذج الدولة المدينة الذي مثّل مركز الثقل في الكتابات السياسيّة لأبرز الفلاسفة، وقد حظيت قضية حكم المدينة بحيز كبير من اهتماماتهم، وذلك في سياق تدبّر الشروط الواجبة لتحقيق العدالة والسعادة لمواطني الدولة والمنتمين إليها. وفي هذا الإطار شدّد أفلاطون على اعتبار أنّ حكم الفيلسوف الملك هو أفضل أنواع الحكم لأنّه الوحيد المؤهل لمعرفة الحقيقة، ومعرفته هذه تمكّنه من أن يحكم وفق شروط العدالة. أمّا أرسطو فإنّه لم يُخف ميله إلى نظام ديمقراطي معتدل لأنّه يعدّ النظام الأفضل على تحقيق العدالة والمنفعة العامّة، فهو نظام يستند إلى قاعدة اجتماعية هي الطبقة الوسطى فيتحقّق بذلك التوازن المطلوب بين الأغنياء والفقراء.

أمّا في فضاء القرون الوسطى، وتحديدًا في مرحلة هيمنة المسيحية على العالم الغربي، فإنّ مسألة الحكم ارتبطت بالبحث عن أوجه العلاقة بين مملكة الله المنشودة ومملكة البشر القائمة. في هذا السياق يرى القديس أوغسطين أنّه في انتظار أن تتحقّق مملكة الله التي تهب السعادة الآنية والأبدية لسائر رعاياها المخلصين وتنعدم فيها سائر أنواع التسلّط على البشر فإنّه يتوجّب على رعايا الدولة القائمة أن يطيعوا حكامها بصرف النظر عن صلاحهم أو فسادهم. وفي الاتجاه ذاته يدعو القديس توما الأكويني إلى ضرورة طاعة الحكّام وإن لم يكونوا عادلين، وإن لم يُخف ميله إلى نظام ملكي تسنده أرسطراطية تساعده على فرض القانون وتحقيق العدالة.

لم تكن مسألة الحكم غائبة عن آراء الفقهاء وأعلام الفكر السياسي في التراث العربي الإسلامي، إذ مالّت أغلب الآراء إلى اعتبار الخلافة النظام الأمثل، رغم وعيهم بأنّ ما قام على أرض الواقع بعد الخلافة الراشدة هو "ملك عضوض" وفق عبارة ابن خلدون المأثورة. ولئن أجازت الرؤية السنيّة خلافة المفضول على الفاضل

تسليماً بمنطق الواقع وإكراهاته، فإنّ الرؤية الشيعية حصرت شرعية الحكم في الإمام المعصوم دون غيره، لأنّ الحكم في جوهره مسؤولية جسيمة يسوس من خلالها الإمام حياة البشر بما يتهيأ له من أوجه الاتصال مع عالم الألوهية المفارق، إنّ حكم الإمام أشبه بامتداد النبوة في عالم البشر. وعلى العموم تبقى إشكالية الحكم في الفضاءين المسيحي والإسلامي شديدة الارتباط بالدين، فالدين أو الشريعة المنبثقة منه يبقى هو المصدر الأعلى لإضفاء الشرعية على السلطة القائمة لتولي الحكم أو لتبرير وجوده.

أما إذا حاولنا التطرّق إلى إشكالية الحكم في النماذج الحديثة للدولة فإننا مدعوون إلى التذكير بالتحوّل الجذري الذي طرأ في مستوى الأفكار السياسية والتصورات المتعلقة بالسلطة وبالحكم بدءاً بمكيافلّي. لقد عمل مكيافلّي على إثبات تصوّر جديد للسياسة يقوم على اعتبار أنّ لها منطقتها الخاصّة الذي ينفصل عن منطق الدين والأخلاق، وفصل رأيه في الشروط الواجب توفّرها في شخص الحاكم ليكون حكمه مجدياً. فدعا إلى أن يجمع بين القوة والحيلة، وأن يحسن اعتماد الوسيلة المناسبة لتحقيق غايته في إحكام سيطرته على الناس ودفعهم إلى طاعته بدافع الخوف لا المحبة. أما هوبس فقد بنى مشروعاً سياسياً على فكرة محورية أساسها أن يكون الحاكم الأفضل هو المتمتع بالسلطة المطلقة والقوة الكافية اللتين تؤهّلانه لأن يحمي الأفراد من الاعتداء على بعضهم البعض بحكم طبيعتهم العدوانية، أما شرعية حكمه فتأتى من السيادة المطلقة التي يفوضها إليه الأفراد المتعاقدون ليوفّر لهم الاستقرار والأمن في إطار الدولة. وإذا صوّبنا نظرنا إلى الأدبيات السياسية التي صاحبت ظهور الجمهوريات الليبرالية التي تحوّلت تدريجياً إلى ديمقراطيات تمثيلية أتضح لنا أنّ أطروحات الليبراليين كثيراً ما شدّدت على أنّ تولّي مسؤولية الحكم لا يمكن أن تنفلت من القادرين على امتلاك أسباب الثروة أو المعرفة والمهارة الكافيتين للتعامل مع نظام يحتكم إلى منطق السوق والتبادل الحرّ وإلى قانون المنافسة في مستوى آلية اشتغاله في شتى مجالات الحياة. إنّ الفلسفة التي يقوم عليها النظام الليبرالي تجعل الدولة وما تقوم عليه من أشكال حكم أداة تحمي الفرد وذاتيته المستقلة وتؤمن له حرّيته في سائر المجالات وتوفّر له التشريعات الضرورية لحماية حقوقه في التملك والمبادرة والفعل. ولعلّ ضمور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتملّصها من مسؤولية تأمين الحد الأدنى من التوزيع العادل للثروات هو الذي حفّز على ظهور الأطروحات المناقضة للتصوّر الليبرالي للحكم ولدور الدولة، إذ شدّدت هذه الأطروحات على أنّ الحكم الأنسب في الدولة الحديثة هو القادر على القضاء على التفاوت الصّارخ في توزيع الثروة وعلى سائر مظاهر الاستغلال والعبودية الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية. إنّ الحلّ الجذري إذن يكمن عندها في أنّ تُحكَم السلطة السياسية سيطرتها على النشاط الاقتصادي كلياً كما هو الحال في الطرح الماركسي، أو جزئياً كما نادى بذلك الاشتراكيون أو الداعون إلى ضرورة تدخّل الدولة في ضبط السياسة الاقتصادية وتوجيهها.

قد لا يجد الدارس عناء في أن يستخلص من هذا العرض الموجز أنّ الحكم في الدولة باعتباره جوهر الفعل السياسي الذي يتجلى في النهاية في ممارسة السلطة واتخاذ القرارات المتصلة بإدارة شؤون الجماعة أو الشأن العام، إنّما ينحصر في دائرة ضيقة من البشر في سائر النماذج التي شهدتها الدول قديماً وحديثاً. ويبدو أنّ الكتابات السياسية لم تستطع إقناعنا بأنه قد تحقّق فعلاً نموذج للدولة اتّسعت فيه دائرة ممارسة السلطة لتشمل جميع المنتسبين إليها أو أغلبهم، وإن جادل البعض في تحقّق ذلك في التعاونيات التي قامت في القرن التاسع عشر بتوجيه من الأفكار الاشتراكية المثالية فإنّ زوالها السريع يقيم الدليل على فشلها، فضلاً عن أنّ الدول الاشتراكية التي قامت باسم شرعية حكم الأغلبية أي الطبقة البروليتارية قد انزلت في أنظمة حكم شديدة المركزيّة آلت في الأخير إلى شكل من الحكم التسلّطي الذي تمسك فيه دائرة ضيقة من الحزب الحاكم بالسلطة فعلاً. إنّ الفاعل السياسي المؤثر في حياة الجماعة يبقى دائماً متجسّداً في فرد أو أقلية من الأفراد سواء أكان الحكم عادلاً أم فاسداً، وسواء أكان الحكم مستنداً إلى كفاءة عقلية أو فضائل أخلاقية أو مرجعية غيبية أو تفويض من الجماعة قد تُحشد فيه سائر مسوغات الشرعية، لذا قد يكون من دواعي الوجهة الإصغاء إلى الرأي القائل إنّ الحكم لا يخرج عن أيدي أقلية محدودة العدد معلومة السمات هي ما اصطُح عليه حديثاً بـ"النخبة".

النخبة

لا مفرّ من الاعتراف بأنّ توزيع السلطة في حيّز الممارسة الاجتماعية يبقى متفاوتاً وخاصة في مجال النشاط السياسي، وإن حرصت التشريعات والأعراف على ضرورة المساواة في الحظوظ والفرص بين الأفراد، لذا تنحصر مهام إدارة السلطة وتحديد السياسة العامة للمجتمع في دائرة من الأشخاص الذين يفترض أن يكونوا من المتمتعين بقدرات أو مهارات أو مؤهلات تشرّع لها الاضطلاع بدور الحكم والقيادة وإدارة الشأن العام. إنّها بإيجاز النخبة أو الصفوة أو الأقلية التي تتولّى أعلى الهرم في البناء المؤسسي للدولة أو التي تقترب منه. من هذا المنطلق عملت الدراسات الاجتماعية والسياسية، منذ أكثر من قرن، على محاولة الإجابة عن سؤال من يحكم فعلاً في الدولة الحديثة، وأفضت الجهود إلى بروز مفهوم "النخبة".

ويعود الفضل في ظهور هذا المفهوم وذيوعه في حقل الدراسات الاجتماعية إلى أعمال الإيطاليين فيلفرادو باريتو (Vilfredo Pareto) وجويتانو موسكا (Gaetano Mosca) اللذين عملا من خلال كتاباتهما للتأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به النخبة الحاكمة في اتخاذ القرار أو التأثير في اتّخاذ من موقع الوظائف التي تشغلها في أجهزة الدولة الحديثة. ولئن ذهب ويليام جيناس إلى أنّ تطوير هذا المفهوم يعود أصلاً إلى باريتو حين عرّف النخبة بأنها تلك الجماعة التي تتفوّق وتتميّز في أيّ نشاط من الأنشطة الاجتماعية، وذلك

بفضل ما تختزنه من القدرات والمهارات¹⁸ فإنّ جيوفاني بوزينو يؤكّد أنّ "موسكا هو أوّل من قدّم صياغة متناسقة لنظرية النخبة استنبطها من تحليله النقدي لكيفية الاشتغال الفعلية للأنظمة التمثيلية بشكل عام وللأنظمة الديمقراطية البرلمانية على وجه خاص".¹⁹ وينبّه جيوفاني سارتوري إلى ضرورة الوعي بخصوصية مفهوم النخبة عند كلّ من باريتو وموسكا، إذ يرى أنّ ما يتواتر في كتابات موسكا هو مفهوم الطبقة السياسية، وهو مفهوم يكتسي طابعاً سياسياً يتّصل أساساً بالمشاكل المتعلقة بتنظيم السلطة وممارستها، في حين يبقى مفهوم النخبة أو النخب في أعمال باريتو مشدوداً إلى مجال الديناميكية الاجتماعية المتأثّية من حركة النخب وآليات صعودها في الهرم الاجتماعي أو تهاولها.²⁰

وعلى سبيل الإجمال والإيجاز تقوم "نظرية النخبة" على أطروحة مفادها أنّ الحكم في مؤسسة الدولة يبقى حكرًا على أقلية تتمتع بالحظوة وبأسباب النفوذ والقوة بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي للدولة وشكل ترتيبها المؤسسي، ويؤكد باريتو ذلك بالقول: "توجد هذه النخبة في كلّ المجتمعات وفي كلّ الحكومات حتّى في الحالة التي يبدو فيها النظام على قدر كبير من الديمقراطية".²¹ وتتأتّى خصوصية الأنظمة السياسية في الدول الحديثة من الطريقة التي تتمّ بها حركة أفراد النخبة الحاكمة في أجهزة الدولة وفي وظائف الحكم وبالكيفية التي يتولّون بها المواقع القيادية أو يتركونها. إنّ دور النخبة يكمن بالأساس في القيادة وفي اتخاذ القرار أي في ممارسة السلطة مهما تكن مسوّغاتهما، وتقوم علاقة عضوية بين مفهوم النخبة من جهة ومفاهيم النفوذ والسلطة والقيادة والزعامة والحكم والسياسة العامة... من جهة أخرى. وتتولّد عن ذلك مفاهيم من قبيل الطبقة المسيّرة والنخبة الحاكمة والطبقة الحاكمة والنخبة ذات السلطة. وقد عملت الدراسات المتعلقة بالنخبة على تبيّن آليات تمكّن هذه الأقلية من السلطة أو الاستحواذ عليها أو احتكارها، وسعت إلى الكشف عن طرق تولّيها ووظائف الحكم وتخلّيها عنها، والنظر في المداخل المناسبة لدراسة طبيعتها ومرجعياتها الاجتماعية أو الطبقيّة وتكوينها والعمل على تصنيفها وفق معايير الانتماء أو التخصص أو الكفاءة أو مجال التأثير. غير أنّ ما يمكن الخلوص إليه أنّ نظرية النخبة قد مثّلت نقداً للفكرة الديمقراطية التي تنهض على مبدأ سلطة الشعب وتجسّدها من خلال آليات التمثيل، إذ حاولت الكشف عن البون الشاسع الذي يفصل بين المبادئ الديمقراطية وحقيقة ممارسة السلطة على أرض الواقع في الأنظمة التمثيلية البرلمانية. وقدّمت نظرية النخبة نفسها، برأي أنصارها، البديل المقبول لمفهوم الطبقة الحاكمة من منظور التحليل الماركسي بما أنّ مقولات التحليل

¹⁸- William Genieys, Sociologie politique des élites, édition Armand Colin-Collection U.Sociologie, p. 2

¹⁹- Dictionnaire de philosophie politique, Art: « élite », (Giovanni Busino), éd. Quadriga P.U.F, p. 222

²⁰- Giovanni Sartori, Théorie de la démocratie, Traduction de Christiane Hurtig, Librairie Armand Colin, Paris, p. 94

²¹- Vilfredo Pareto, Manuel d'économie politique, Traduit sur l'italien par Alired Bonnet, Paris, 5^e éd., Librairie-Edition, 1909, p. 139

الماركسي تعجز عن تفسير كيفية انزلاق السلطة داخل الطبقة الحاكمة في أيدي أقلية، وأحياناً في يدي فرد واحد كما أثبتت ذلك التجربة السوفياتية على سبيل المثال.

وانطلاقاً من الدراسات التي اهتمت بموضوع النخبة، وبصرف النظر عن اختلافها من جهة المداخل المنهجية أو المقاربات التحليلية أو المرجعيات النظرية، فإنه يمكننا أن نتبين تصوّرين رئيسيين تندرج ضمنهما سائر الآراء: تصوّر أوّل يميل إلى القول بتجانس النخب الحاكمة أو المؤثرة في تحديد السياسة العامة في الدولة وتوجيه الحكم فيها، ويتحدّث بذلك عن النخبة بصيغة المفرد، وهو تصوّر يمكن وصفه بالأحادي، وتصور ثانٍ ينحو إلى التأكيد على أنّ من يحكم الدولة هي نخب متعدّدة لا نخبة واحدة ويمكن رسمه بالتصوّر التعدّدي. ويبدو هذا التصوّر التعدّدي رائجاً في الدراسات الأمريكية، ويبرز جلياً في أعمال الفيلسوف وعالم السياسة روبرت آلان داهل (Robert A.Dahl) من خلال أطروحته الدّائعة حول نظام الحكم التعدّدي الحرّ أو ما يسمّيه "النظام البولياركي" (POLYARCHY)²² وذلك في سياق توصيفه لطبيعة النظام السياسي القائم في الديمقراطيات التمثيلية الغربية الحديثة. أمّا التصوّر الأحادي فيبدو ماثلاً في الدراسات المتّصلة بالنموذج الفرنسي للحكم، هذا النموذج الذي يكشف لنا مظاهر تجانس النخبة الحاكمة في تكوينها وأداء وظيفتها وطبيعتها تأثيرها في إدارة دواليب الحكم بالدولة، ويرجع دارسو تجربة الحكم في فرنسا خاصة في ظلّ الجمهورية الخامسة إلى الدور المركزي الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي المتخصصة لتأهيل المنتسبين إليها إلى تقلّد الوظائف السّامية بالدولة. إنّها في المحصّلة نخبة ذات طبيعة بيروقراطية، ولكنّ دورها في تحديد ملامح السياسة العامّة مؤثّر.²³

وفي اتجاه السعي إلى التحرّر من حديّة هذا التصنيف الثنائيّ يدعو جيوفاني سارتوري إلى استخدام مصطلح "نخب" بصيغة الجمع عند الحديث عن الأنظمة الديمقراطية، وذلك ليعبر المتكلّم عن وعيه بما تتّصف به النخب الديمقراطية من انفتاح وتنوّع ومرونة، في حين يرى استخدام صيغة المفرد "نخبة" أنسب عند الحديث عن الأنظمة الأوتوقراطية للتنبّيه إلى أنّ هذه النخبة تبقى جسماً هو في النهاية صنّاعة الوراثة أو الاستحواذ على السلطة.²⁴

²²- روبرت آلان داهل، الديمقراطية ونقدها، ترجمة عباس مظفر، ط. عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995. ويضبط الكاتب سمات النظام البولياركي وشروط قيامه في الفصل 16 من الجزء 5 من الكتاب ص ص 379-389

²³- يمكن العودة على سبيل المثال إلى أعمال ويليام جيناس التي عملت على إبراز سمات النخبة في التجربة الفرنسية ومنها دراسته:

William Genieys, Nouveaux regards sur les élites du politique, Revue française de sciences politique, 2006 Vol. 56 pages 121-147

²⁴- جيوفاني سارتوري، المرجع المذكور، ص 9

وتحسن الإشارة في هذا السياق إلى أنّ مفهوم النخبة، وإن كان من المفاهيم التي عملت على رفع الوهم القائم في النظرية الديمقراطية التمثيلية والمتمثل في التشديد على أنّ الحكم يعود حتماً إلى الشعب وأنّ الشعب هو المالك الحقيقي للسلطة، فإنّه مع ذلك لا ينسف شرعية الفكرة الديمقراطية وخاصة في صيغتها التمثيلية. إنّ الاعتراف بأنّ الحكم ينحصر بالضرورة في أيدي أقلية من ممثلي الشعب يدفعنا إلى تصويب السؤال المحوريّ في عملية الاختيار والتمثيل في الممارسة الديمقراطية من الصيغة المتواترة: من يمثل الشعب؟ ومن يجسّد سلطته؟ إلى الصيغة التالية: كيف نضمن أن يكون ممثّل الشعب جديراً بتولّي القيادة والحكم، وأن يكون وفيّاً للتعهدات التي قطعها على نفسه أمام ناخبيه؟ دون التعلّق بتلابيب السؤال القديم: من هو الأجدر بتمثيل الشعب وبالحكم نيابة عنه؟ إنّ تصحيح الطرح يفضي حتماً إلى التقريب بين مفهوم النخبة والفكرة الديمقراطية وتحديدًا بين النخبة والانتخاب باعتباره الآلية التي تسمح بتحويل الديمقراطية إلى ممارسة ومشاركة فعلية من الشعب، إنّ المفردتين تشتقان من جذر واحد ولا تتفلتان عن مدلول مشترك هو الاختيار ولا يكون الاختيار عادة إلاّ للأفضل. ولعلنا نفهم بذلك حرص جيوفاني سارتوري، أحد أبرز المنظرين للديمقراطية، على التأكيد على الاتّصال الوثيق بين المفهومين، وذلك في قوله: "يمكنني أن أغامر بالقول إنّ النظرية الديمقراطية للنخب تتمثّل في ضوء معارفنا الحالية النواة المركزية للنظرية الديمقراطية ذاتها".²⁵

أمّا عن حضور المفهوم في الدراسات العربية فإنّه من اليسير أن نلاحظ تواتر استخدامه في المجال الثقافي وذلك بالحديث عن النخبة المثقفة، ولا يشار في الغالب إلى النخبة السياسية إلاّ في سياق تدبّر العلاقة بين النخبين الثقافية والسياسية. وفي تقديرنا فإنّ الاستعانة بمفهوم النخبة بمحموله السياسي قد يكون مفيداً وذا جدوى في تحليل الواقع السياسي العربي الحديث والمعاصر، من ذلك محاولة تقييم أداء النخبة السياسية الحاكمة في مرحلة بناء الدولة الوطنية. وقد لا نبالغ إذا قدرنا ضرورة الاستفادة من مفهوم النخبة في محاولة تفهّم ما يجري في الساحة السياسية لدول ما يسمّى "الربيع العربي" وخاصة في تونس ومصر. إنّنا نقف اليوم أمام تساؤلات كثيرة ومشروعة: كيف تمكّنت النخبة العسكرية في مصر من الاستحواذ على السلطة؟ هل يمثل ذلك استجابة لضغط الشارع أم يعود إلى أسباب أعمق؟ هل من المشروع الحديث عن نخبة عسكرية في الحالة المصرية؟ كيف نجحت النخبة السياسية في تونس في التوصل إلى حدّ من التوافق الذي أنقذ تجربة الانتقال الديمقراطي من الانتكاس؟ هل يجوز الحديث عن "نخبة مجتمع مدني" باعتبار الدور المؤثر الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في تونس في تحديد التوجّه السياسي العام في الدولة؟

²⁵ - المرجع نفسه، ص 109

قد لا نجانب الصواب إذا غامرنا بالقول إنّ النخبة السياسية التي حكمت في تونس في مرحلة بناء الدولة الوطنية وما تزال، قريبة من جهة التكوين والسمات من النموذج الفرنسي، أي من التصوّر الأحادي في مقاربة مفهوم النخبة، مع وعينا التام بالفرق الجوهرى بين النظامين السياسيين في كلا التجريبتين. فالنظام السياسي الذي تواصل في تونس إلى حدود ثورة جانفي 2011 يبقى نظاماً يقوم على هيمنة الحزب الواحد على الدولة والمجتمع، وإن أظهر في بعض الفترات قابليّة للانفتاح على التعددية الحزبية والتنافس على المناصب السياسية، أمّا نظام الحكم في فرنسا فلا حاجة للتذكير بعراقته في مجال الممارسة الديمقراطية والتعددية الفعلية. إنّ النخبة التي تعلّمت وتكوّنت في المؤسسات الجامعية المتخصصة في الداخل والخارج قد مثّلت المخزون الذي أمدّ القيادة السياسية في تونس بالخبرات الكافية لتولّي الوظائف السامية وإدارة الدولة، وبرزت بذلك وعلى امتداد عقود نخبة تجمع بين الخبرة الإدارية والفنية والولاء السياسي في ظلّ الاستقطاب المتواصل الذي كان يعتمد إليه الحزب الحاكم لاحتواء هذه النخبة. ولعلّ الحكّام الجدد الذين تبوّؤوا المواقع القيادية في هرم السلطة في مرحلة ما بعد الثورة كانوا على وعي بأهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه النخبة المتمركزة في الجهاز البيروقراطي والسياسي للدولة، وبالفائدة السياسية التي يمكن تحصيلها في حال نجحت القيادة في تطوير هذه النخبة. ولكنّ الواقع لم يكن في مستوى انتظاراتها، لذا ساد الانطباع بأنّ الحكّام الجدد قد فشلوا في إدارة دواليب الدولة ولم يوفّقوا في حلّ المشاكل المستعصية التي بسببها قامت الثورة، وحصل انسداد في عملية الانتقال الديمقراطي لم يتمّ تجاوزه إلاّ بتدخّل مؤسسات المجتمع المدني التي هي في الأصل ليست بعيدة عن النخبة المتمركزة في أجهزة الدولة سواء من جهة التكوين أو من جهة المرجعيّة الاجتماعية والفكرية. إنّها فرضيّة للتفسير نعتمدها انطلاقاً من توظيف مفهوم النخبة ودورها الحاسم في إدارة الحكم بالدولة، ونقدّر جدواها في فهم التحوّلات الجارية في الواقع السياسي بتونس وبغيرها، وخاصّة في إطار تبين صلة المفهوم بعملية الانتقال الديمقراطي وما ترتبط به من الشروط والعوامل المساعدة أو ما تعترضه من المعوقات. ونأمل أن يتسع مجال الدراسة لاحقاً للمقارنة بين واقع النخبة وسماتها ودورها وتأثيرها في كلّ من التجربة المصرية والتجربة التونسية.

الخاتمة

إنّ السياسة لا تفتأ تنوس بين سمتين متلازمتين لا يجد الفعل السياسي فكاكاً منهما، وهما ميل الفاعل السياسي إلى شخصنة الفعل وطبعه بمبسمه الخاصّ، ونزوع الفعل السياسي إلى التجريد والانفصال عن التأثير الشخصي نحو مزيد من العقلنة والمأسسة. ولعلّ من رهانات الحداثة السياسية الأساسية أن يتحرّر الفعل السياسي من مظاهر التلبّس بالدين وبسائر تمظهرات المقدّس والسطوة الشخصية والرغبات الفردية وسلطة الآراء الظنيّة المهيمنة نحو التجريد العقلاني والتنظيم المؤسسي اللذين يكسبان العمل السياسي معقوليتّه. ومع

ذلك يبقى الفعل السياسي مشدوداً إلى الانطباع بذاتية الفاعل أي الحاكم، ذاك الذي يتخذ القرار ويؤثر في حياة الآخرين ومستقبلهم وربما في مستقبل شعوب أخرى، خاصة إذا وجد السبل المتاحة لذلك حتى في أكثر الأنظمة رسوخاً في الحداثة السياسية والممارسة الديمقراطية، ولنا في ظهور زعامات اليمين المتطرف والظاهرة الشعبوية في الديمقراطيات الغربية مثال على ذلك. أما إذا أوغل الفعل السياسي في التجريد ليتحول في نهاية المطاف إلى سلسلة من الإجراءات الآلية الرتيبة فإنه سيفقد حتماً كثيراً من قدرته على التأثير والإقناع وعلى التواصل مع المحكومين والإصغاء إلى تطلعاتهم. إنَّ المحكوم يتطلع من حين إلى آخر إلى أن يضيف صاحب السلطة على القرارات المتخذة بعضاً من الدفق الإنساني الذي يخفف من مشاق الحياة، حتى وإن عمد الفاعل السياسي إلى بثّ الأمانى أو الوعود الزائفة فإنه يغذي في النهاية الحلم بغدٍ أفضل، في عالم تُحكم فيه قوى الهيمنة في النظام المعولم سطوتها على سائر البشر، وتنمط أذواقهم في نسق استهلاكي لا يهدأ نموّه، لتحوّلهم إلى محكومين على النطاق العالمي الموسّع، دون أن يعي معظمهم بأنهم خاضعون مستلبون.

قائمة المراجع:

- ابن عاشور عياض، الضمير والتشريع، العقلية المدنية والحقوق الحديثة، ط.1، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998
- ابن منظور، لسان العرب، ط.4، بيروت، دار صادر، 2005
- داهل روبرت آلان، الديمقراطية ونقدها، ترجمة عباس مظفر، ط.عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995
- الفرجاني محمد الشريف، السياسي والديني في المجال الإسلامي، ترجمة: محمد الصغير جنجار، الدار البيضاء، منشورات مقدمات، 2008
- العروي عبد الله، مفهوم الدولة، ط.7، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001
- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط.2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982
- ميناى ميشال، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، ترجمة م.ميال، ط.2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982
- Aron Henri, Encyclopaedia universalis, Art, « anarchisme », corpus2, France.S.A. 1998
- Beau Olivier, Dictionnaire de philosophie politique, Art: « souveraineté », éd. Quadrige P.U.F, 1996
- Braud Philippe, Sociologie politique, 4^e édition, Paris, L.G.D.J, 1998
- Burdeau Georges, Encyclopaedia universalis, Art, « état », corpus 8, France.S.A. 1998
- Busino Giovanni, Dictionnaire de philosophie politique, Art: « élite », éd. Quadrige P.U.F, 1996
- Encyclopaedia Britannica, Art: « government », Volume 10, éd. Chicago, London, Toronto, 1960.
- Genieys William, Nouveaux regards sur les élites du politique, Revue française de sciences politique, 2006 Vol. 56
- Sociologie politique des élites, édition Armand Coli- Collection U.Sociologie, 2011
- Le Grand Robert de la langue française, Art, « gouvernement », Tome 4, éd. Paris, Le Robert, 1992
- Maus Didier, Encyclopaedia universalis, Art, « gouvernement », corpus11, France.S.A. 1998
- Pareto Vilfredo, Manuel d'économie politique, Traduit sur l'italien par Alired Bonnet, Paris, 5^e éd., Librairie-Edition, 1909
- Sartori Giovanni, Théorie de la démocratie, Traduction de Christiane Hurtig, Librairie Armand Colin, Paris
- Séliart Michel, Dictionnaire de philosophie politique, Art: « gouvernement », éd.. Quadrige P.U.F, 1996
- Spitz Jean- Fabien Dictionnaire de philosophie politique, Art: « état de nature et contrat social », éd.. Quadrige P.U.F, 1996
- Weber Max, Le savant et le politique, Traduit de l'allemand par Julien Frund, éd. Paris, Librairie Plon, 1959



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com